

المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة

إعلان القاهرة لاستقلال القضاء في المنطقة العربية

الصادر عن مؤتمر العدالة العربي الثاني "دعم وتعزيز استقلال القضاء"

٢١-٢٤ فبراير ٢٠٠٣

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

- مؤسسة إقليمية غير حكومية
- يعمل من أجل دعم وتعزيز أوضاع العدالة في المنطقة العربية، عبر إرساء مبادئ سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.
- يتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

الهيئة التنفيذية

ناصر أمين المحامي مدير عام
هدى عبد الوهاب مدير تنفيذي
المحاماة

عبد المنعم مسلم باحث قانوني
آمال عبد الوهاب منسق برامج
عبير فتحي مسئول وحدة
المشروعات

محسن حسين مسئل الحسابات
عزة منير سكرتيرة تنفيذية

غادة مصطفى منسق علاقات دولية
جانيث ميخائيل وحدة السكرتارية
نبيل فوزي وحدة المعلومات

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة -
الدور ١١ شقة ٢٤ - الرقم البريدي ١١٤٥١
القاهرة - مصر

تليفون وفاكس : ٥٣١٠٠٢٧ - ٣٦٢٠٧٣٢

(٢٠٠٣)

E-mail: acijlp@thewayout.net

الكتاب : إعلان القاهرة
لاستقلال القضاء

الناشر : المركز العربي
لاستقلال القضاء والمحاماة
الطبعة الأولى: ٢٠٠٣

رقم الإيداع : ١٥٦٥٣ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولي

مقدمة

نبذة عن مؤتمر العدالة العربي الثاني (دعم وتعزيز استقلال القضاء)

نظم المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤتمر العدالة العربي الثاني (دعم وتعزيز استقلال القضاء) وذلك بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢١-٢٤ فبراير شباط من العام ٢٠٠٣.

شارك في فعاليات المؤتمر مائة مشارك من الفعاليات الحقوقية والإعلامية والدبلوماسية الإقليمية والدولية بالإضافة للعديد من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

هدف المؤتمر إلى البحث في تحديد مقومات الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية، من منظور المواثيق الدولية وتحديد المعوقات التشريعية والواقعية التي تعوق الاستقلال الفعلي للقضاء في بعض دول العالم والبحث في المقترحات والدائل التي تساعد على دعم واستقلال القضاء عبر طرح للتجارب الرائدة في هذا المجال، والخروج بوثيقة استقلال يمكن عبرها قياس ومتابعة التقدم في مجال استقلال القضاء في المنطقة العربية بقدر ما يتم تنفيذه من بنود هذه الوثيقة.

يأتي المؤتمر في إطار سلسلة مؤتمرات العدالة التي يعقدها المركز بشأن دعم وتعزيز أوضاع العدالة، وقد عقد المركز مؤتمر العدالة العربي الأول في العام ١٩٩٩ بالعاصمة اللبنانية بيروت تحت رعاية السيد وزير العدل اللبناني، وتناول "القضاء في المنطقة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين".

إعلان القاهرة لاستقلال القضاء

الصادر عن مؤتمر العدالة العربي الثاني "دعم وتعزيز استقلال القضاء"

المشاركون في مؤتمر العدالة العربي الثاني "دعم وتعزيز استقلال القضاء" والذي عقده المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. في الفترة من ٢١-٢٤ فبراير (شباط) من العام ٢٠٠٣ بمدينة القاهرة.

ومن خلال ما عرض من أوراق بحثية تناولت أوضاع القضاء في العديد من بلدان المنطقة العربية من مصر، الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، الأردن، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، البحرين، ومن خلال ما عرض في وقائع المؤتمر من تجارب عن استقلال القضاء في بعض البلدان والأنظمة القضائية كفرنسا، أمريكا اللاتينية، كوستاريكا، ومن خلال الدراسات التي قدمت عن بعض المنظمات المتخصصة كالمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمنظمة الدولية للدول الفرانكفونية.

قد اتفقوا على أن :

القضاء المستقل هو الركيزة الأساسية لضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان. ولمسيرة التنمية الشاملة وإصلاح نظم التجارة والاستثمار والتعاون التجاري بين البلدان العربية والدول الأخرى، وبناء صرح المؤسسات الديمقراطية.

وقد لاحظوا أن :

السبب الرئيسي لعدم استقلال القضاء في غالبية البلدان العربية هو غياب فكرة المؤسسة ولاسيما المؤسسة القضائية.

كما لاحظوا أن :

لغياب الديمقراطية وسيادة القانون دوراً بارزاً في الإخلال بمبدأ استقلال القضاء.

كما لاحظوا :

تدخل السلطات التنفيذية في غالبية بلدان المنطقة العربية في أعمال وشؤون السلطة القضائية بما في ذلك المسائل المتعلقة بتعيين القضاء ونقلهم وندبهم وترقيتهم وعزلهم وتسيير شؤونهم المهنية.

كما لاحظوا :

تراجع مستوى التعليم الحقوقي وضعف الثقافة المتعلقة باستقلال القضاء.

كما لاحظوا أن :

التشريعات العربية لا تساعد على تعزيز استقلال القضاء، لاسيما بإقرارها قوانين استثنائية لا توفر الضمانات الكافية لدولة القانون.

ومن خلال ما دار في جلسات المؤتمر العامة وكذلك حلقات العمل المتفرعة من الجلسات العامة، فقد ارتأى المشاركون الأخذ بالتوصيات التالية والعمل على تفعيلها من الجهات ذات الصلة سواء حكومية كانت أو غير حكومية :

١. تأكيد الالتزام على مستوى سلطات الدول الثلاث من تشريعية وقضائية وتنفيذية بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٨٥. وكذلك إيلاء الاعتبار لتفعيل إعلان بيروت الصادر عن مؤتمر العدالة العربي الأول في العام ١٩٩٩.

٢. ضرورة تبني استراتيجيات واضحة يشارك في صياغتها أعضاء السلطة القضائية، لتطبيق ما نصت عليه دساتير وقوانين دول المنطقة العربية من استقلال للقضاء، وتبني لمبدأ الفصل بين السلطات على أن تتضمن هذه الاستراتيجيات العناصر التالية :

أ — الدعوة إلى تشكيل لجان متخصصة للإصلاح القضائي في كل دولة من دول المنطقة العربية تتكون من ممثلين عن السلطات الثلاث والفاعلين من المجتمع المدني بهدف وضع خطوات عملية لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية والتزام المعايير الدولية المعترف بها على نطاق واسع بشأن استقلال القضاء.

ب — دعم مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية إلى إنشاء شبكة عربية من المؤسسات ذات الصلة بأوضاع العدالة واستقلال القضاء من أجل دعم وتكثيف الجهود لتهيئة مناخ إعلامي وشعبي لمساندة بلورة استراتيجية دعم استقلال القضاء في المنطقة العربية.

ج — الدعوة على إنشاء شبكة من المؤسسات القضائية ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية يكون من وظائفها تحليل أوضاع استقلال القضاء وإعداد تقارير

- دورية عن كل دولة عربية بالتطورات في مجال التطابق بين المبادئ التي تنص عليها التشريعات الوطنية والتطبيقات العملية لتلك المبادئ.
- د - إنشاء منظمة عربية غير حكومية للقضاة من أجل تعزيز التضامن وتبادل الخبرات ودعم استقلال القضاء.
- هـ - ضمان الاستقلال المالي للسلطة القضائية وإدراك ميزانية السلطة القضائية بنداً واحداً بموازنة الدولة.
- و - خلق وسائل اتصالات بالجمهور لتقديم معلومات عن سير المحاكم وكيفية إصدار الأحكام لخلق مزيد من الشفافية في المعلومات القانونية والقضائية وتدفق المعلومات بصفة عامة، بما يؤدي إلى التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة القضائية.
- ز - التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بتعزيز استقلال القضاء.
٣. إعادة النظر في الطرق المتبعة في تعيين وترقية وتأديب القضاة من أجل ضرورة تحقيق المزيد من الشفافية والموضوعية، وإيلاء الشأن القضائي كاملاً إلى المجالس القضائية العليا.
٤. الدعوة إلى إعداد ميثاق لأخلاقيات رسالة القضاء.
٥. تعزيز حرية القضاة في إقامة الجمعيات والأندية الخاصة بالقضاة والتي تعبر عن آرائهم وتدافع عن استقلال ومصالح القضاء.
٦. إنشاء معاهدة قضائية متخصصة لإعداد القضاة وتأهيلهم، والاهتمام بتنظيم دورات تدريبية للقضاة.
٧. التأكيد على ضرورة تنفيذ الأحكام القضائية احتراماً لاستقلال السلطة القضائية وضماناً لحقوق المتقاضين.
٨. إلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية المقيدة لحرية وحقوق الأفراد، ولحقهم في اللجوء إلى القاضي الطبيعي، ولضمان حق التقاضي.
٩. عدم تحصين الأحكام من الطعن عليها، وضمان الحق في اللجوء إلى محكمة أعلى.
١٠. تبسيط الإجراءات القضائية وتقصير مهل المحاكمة وإصدار الأحكام.

١١. قصر صلاحيات المحاكم العسكرية عند وجودها على القضايا المتعلقة بالعسكريين دون سواهم.

١٢. دعوة الحكومات العربية إلى التوقيع على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

١٣. الدعوة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة.

تم المصافحة على هذا البيان من طرف كل الحاضرين في مؤتمر العدالة العربي الثاني المنعقد بالقاهرة بين الواحد والعشرين والرابع والعشرين من شهر فبراير ٢٠٠٣



المستشار تهانى الجبالى تستعد لرئاسة أعمال الجلسة الافتتاحية



كلمة الافتتاح : الأستاذ ناصر أمين المحامى
المنصة الرئيسية

من اليمين الأستاذ/ محمود راشد مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية أ.د/ أمين مكى مدنى الرئيس الإقليمى لمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان المستشار/ تهانى الجبالى المستشار بالمحكمة الدستورية العليا المصرية (رئيس الجلسة) أ.د/ عادل عبد اللطيف الممثل الإقليمى للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة .



جانب من المشاركين



جانب من جلسة عامة



جانب من مجموعات العمل



جانب من مجموعات العمل
مستشار / أحمد السراج مدير مركز تدريب القضاة الأسبق بالمغرب



جانب من مجموعات العمل



جانب من مجموعات العمل
مستشار / حسام الغريانى نائب رئيس محكمة النقض المصرية



جانب من جلسة عامة
المستشار / أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض المصرية



جانب من جلسة عامة
د. عادل عمر الشريف د. عوض المر د. نيشن براون



جانب من المشاركين
مستشار / عاصم عبد الجبار (مصر) القاضي / فاروق الكيلاني (الأردن) مستشار / يحيى الرفاعي (مصر)



جانب من المشاركين

Cairo Declaration on Judicial Independence

**The Second Arab Justice Conference
"Supporting and Promoting the Independent of Judiciary"**

Cairo- February 21-24, 2003

The ACIJLP is a non-governmental institution.

- It works to reinforce the independence of the judiciary and legal profession in Arab region as part of a general respect for human rights and basic freedoms stipulated in international human right instruments.
- The center is affiliated to the Geneva-based International United Commission of Jurists and has regional consultative status with the Nations Economic and Social Council (ECOSOC).

8/10 Mathaf El - Manyal St., Manyal El-Roda,
11thFloor 11451 Cairo, Egypt Tel.: 2025310027
Fax: 2023620732

E-mail : acijlp@thewayout.net

Brief on the Second Arab Justice Conference "Supporting and Promoting the Independence of Judiciary"

The Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP) organized the second Arab justice conference entitled "Supporting and Promoting the Independence of Judiciary" on February 21-24, 2003 in Cairo, Egypt in collaboration with the United Nations Development Program (UNDP) and the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR).

A hundred participants included regional and international jurists, media, and diplomatic persons as well as related international and regional organizations participated in this conference.

The conference aimed at examining features of real independence of judicial branch in the view of international instruments and specifying real legislative obstacles that hinder the independence of judiciary in some world states. It also aimed at viewing suggestions and alternatives that would help in availing judiciary independence through studying significant experiments in that field and introducing a covenant on independence in order to measure and follow-up advance of independence of judiciary in the Arab region and to implement its articles as possible.

This conference is one of the justice conference series that convened by ACIJLP on advancing and strengthening the status of justice.

It is worth mentioning that the center convened the first Arab justice conference in 1999 under the auspice of Lebanese Minister of Justice on "The judiciary in the Arab region and the Challenges of the 21st Century".

Cairo Declaration on Judicial Independence

The Second Arab Justice Conference "Supporting and Promoting the Independence of Judiciary" Cairo- February 21-24,2003

The second Arab justice conference, "Supporting and Promoting the Independence of Judiciary", was held on February 21- 24, 2003 in Cairo, Egypt. The conference was organized by the Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession in cooperation with the United Nations High Commissioner for Human Rights and the United Nations Development Program. A number of research papers on the statues of judicial independence in Arab countries including Egypt, Algeria, Tunisia, Morocco, Syria, Jordan, Lebanon, Iraq, Saudi Arabia, Yemen, and Bahrain were presented. In addition, the lessons learned in various experiments with judicial independence were presented from jurisdictions such as France, Costa Rica & Latin America. The results of research studies from specialist organizations such as International Foundation for Electoral Systems (IFES) and the International Organization of Francophone Countries were also presented.

The participants to the conference adopted the following Cairo Declaration on Judicial Independence.

Cairo Declaration on Judicial Independence

Preamble

The participants to the Second Arab Justice Conference :

Recognizing that an independent judiciary is a central pillar in guaranteeing public freedoms, human rights, comprehensive development processes, the reform of trade and investments and trade cooperation between countries and the establishment of democratic institutions,

Affirming that the main obstacle to judicial independence in most Arab countries is the absence of an institutional approach especially in judiciary,

Emphasizing that the absence of democracy and the rule of law have played an crucial role in violating the principle of judicial independence,

Acknowledging that the interference of the executive powers in the judicial authority including the appointment, transferable, promotion, discharge and management of judges professional affairs occurs in most Arab countries and is an obstacle to establishing an independent judiciary,

Recognizing the deterioration of judicial education and the lack of culture supporting judicial independence,

Recognizing that Arab legislation fails to promote the independence of the judiciary, and that the use of exceptional laws do not provide safeguards for the rule of law,

We resolve to promote the following recommendations at both the governmental and non-governmental levels:

1. Affirm among the three branches of government the commitment to the United Nations principles on the independence of the judiciary adopted by the General Assembly in 1985, and the Beirut Declaration of the first Arab justice conference in 1999.
2. Adopt effective strategies (drafted by the judiciary) to implement the necessary legal reforms to protect judicial independence and the separation of powers in Arab countries. Such strategies shall include the following:
 - a. Calling for the formation of specialized committees on judicial reform for each Arab country, composed of representatives of the

three arms of government and civil society to establish practical steps to implement the United Nations fundamental principles on the independence of the judiciary.

- b. Urging civil societies in the Arab region to establish an Arab network of institutions related to the status of justice and judicial independence. Such networks should aim to create a popular climate conducive to the promotion of judicial independence in the Arab region.
- c. Calling for the establishment of a network of judicial and civil society institutions in the Arab region. One function of the network should be ongoing monitoring of the status of the independence of judiciary, and the publication of periodic reports on each Arab country regarding legislative developments in relation to the implementation of relevant principles.
- d. Forming a non-governmental Arab organization for judges in order to promote solidarity, exchange experiences, and strengthen the independence of judiciary.
- e. Guaranteeing the financial independence of the judicial authority and including an article regarding judicial independence in the budget and balance sheet of the state.
- f. Increasing the flow of communication and information between the public and the judicial authority, including the trial process in order to increase transparency.
- g. Cooperating with international organizations in order to support the independence of judiciary.

3. Reform the appointment, promotion, and disciplinary procedures against

judges in order to increase transparency and lessen interference, and referring judicial affairs to high judicial councils.

4. Call for the drafting of a code of conduct for judges.
5. Strengthen the capacity of judges to express their freedom of opinion in institutes, societies and clubs and the ability to defend their independence.
6. Establish a specialized judicial institution for qualifying judges, specifically focusing on the need for judicial training.
7. Affirm the necessity of applying judicial provisions that respect the independence of the judicial authority and guarantee the rights of claimants.
8. Abolish exceptional legislation and courts that remove individual freedoms and rights, such as the right to resort to a natural judge, and guarantees for the right to file a case.
9. Guarantee the right of appeal to an independent higher authority.
10. Simplify the judicial procedures and ensure judgments are issued in reasonable period.
11. Restrict the power of military courts to only military cases and not civilians.
12. Call upon Arab governments to sign the individual complaint mechanisms contained in the two optional protocols attached to the International Covenant on Civil and Political Rights, and the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights.
13. Call for disseminating of human rights education throughout the entire educational process.

These recommendations were adopted by the participants of the second Arab justice conference in Cairo on 24 February 2003.